للمحتاجين من الطلبة. وبعبارة أخرى، فان الربح الذي يجنيه الطلبة يعود عليهم، بشكل أو بآخر.

وفيما يلي كشف يبين عدد الجمعيات المدرسية في الضفة الغربية، وهو ١٩٨ جمعية عـدد أعضائها ١٤٠٦٧ عضواً، ادخروا ١٨٦٦٠ ديناراً، حتى ١٩٦٦/١٢/٣١(٣).

المنطقة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	المبلغ المدخر بالدينار
محافظة القدس	٦٢	١٣٤٦٠	٥٨٣٢
محافظة نابلس	٨٨	٦٤٩٨	٧٨٢٨
محافظة الخليل وقضاء بيت لحم	٤٨	٣٧٨٠	٥٠٠٠
المجموع	١٩٨	١١٦٣٨	١٨٦٦٠

ومما يجدر بالذكر، أن مهام الاشراف والمراقبة على التعاونيات المدرسية في الضفة الشرقية، أنيطت الآن بوزارة التربية والتعليم، وأصبح دور المنظمة التعاونية الأردنية ودوائرها اللوائية، في مجالات الارشاد والتثقيف التعاوني فحسب.

الوضع القانوني والاداري للتعاون

عدل القانون التعاوني لسنة ١٩٥٢ بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦؛ وهو القانون الذي يسري مفعوله حالياً في الضفة الغربية، استناداً الى الأمر العسكري رقم ٩٤؛ حيث أنيطت المسؤولية بضابط التعاون والعمل.

هذا وقد جرت تعديلات على القانون التعاوني والتنظيمات التعاونية في عمان؛ حيث تم دمج المؤسسات التعاونية سالفة الذكر، في اطار عام موحد هو المنظمة التعـاونية الأردنية، وأنشىء ضمن تلك الخدمات، «البنك التعاوني» الذي يتعامـل مع الجمعيـات التعاونية الأعضاء، فضلاً عن المواطنين، كأي بنك تجاري عامل في الأردن، مما يسهل الأعمال المصرفية على التعاونيات بمختلف أنواعها.

ومن هنا، يتبين مقدار الضرر الذي أصاب الحركة التعاونية في الضفة الغربية، بعد عام ١٩٦٧، نتيجة لغياب جميع المؤسسات التعاونية المركزية في عمان، والتي سبقت الاشارة إليها، ولم يكن بالامكان الاستفادة من الخدمات الحكومية للحركة التعاونية في الضفة الغربية، الا ضمن المجالات التالية:

(أ) الابقاء على المكاتب التعاونية، وبثلث حجم موظفيها السابق، حيث أن عددهم لا يتجاوز الـ ١٥ موظفاً حالياً، بينما بلغ عدد موظفي التعاون في الضفة الشرقية من الأردن ٢٦٧ موظفاً في ١٩٧٩/١٢/٣١.

(ب) توفير سيارة واحدة لدوائر التعاون، بينما كانت قبل الاحتلال ٦ سيارات، وأصبح عددها الآن في الضفة الشرقية حوالى ٥٠ سيارة رسمية.

(ج) اعداد ثلاث دورات تعاونية لأيام دراسية محدودة، على مدار ١٣ عامـاً،